المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

تحديات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في تونس

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

تحديات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في تونس

ورقة سياسات

د. محمد لاشيقر
باحث في القانون العام وعضو الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

أولا: توصيف المشكلة

إن أزمة الديمقراطية التمثيلية (التي تقوم على الأجسام الوسيطة كالأحزاب، المنظمات والنقابات...) أضحت متعثّرة في الاستجابة لمتطلبات الحكم السليم ولم تعد عرضًا قادرًا على استقطاب الفاعلين في المجال الاجتماعي وهو ما أثبتته مسارات الانتقال الديمقراطي التي عرفتها المنطقة العربية، بل مثلت نقطة ضعف استغلتها الثورة المضادة والتدخل الخارجي في الشأن الوطني إذ لم تسلك مسلكًا يقوم على البناء المواطني كمرحلة نحو ديمقراطية ناجزة تكون هدفًا وليس غاية. هذه الأزمة عبرت عن احتياجها إلى ترميم منهجي يجيب على أسئلة أزمة الديمقراطية التمثيلية أو كيف يمكن تلافي سلبياتها خاصّة على مستوى المشاركة المواطنية التي كان غيابها أحد أسباب التغيرات السياسية بالمنطقة. في هذا الصدد فإنّ الأرضية السياسية التي توفرت بعد 2011 في إطار محاولة البناء الديمقراطي سعت إلى تبنّي منهجًا يتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرار (على المستويين المركزي والمحلي) وهو ما مثلته الديمقراطية التشاركية باعتبار أنها تعدّ من بين الاستجابات المنطقية لكونها تجسد مشاركة القوى الاجتماعية خاصة منها الشبابية في إدارة الحكم وفي محاولة إعادة نمط توزيع الثروة والتنمية. عندما نتحدث عن التشاركية بين المنتخبين والمواطنين يفترض الأمر وجود الحدّ الأدنى من حسّ المواطنة وبالتالي تقوية المجتمع المدني وإصلاح المنظمات الوطنية التي ستكون وسيطًا مهمًّا في تطبيقها، ومنها التركيز على مطالب الشعب الاجتماعية، وهي المطالب الدائرة أساسًا حول إنهاء حالة التفاوت التنموي المجحف بين الجهات ومعالجة مشكل البطالة وتشغيل الشباب.[1]

إن التجربة التونسية شهدت اعترافًا واضحًا بتبني اللامركزية في إطار الصياغة الجديدة لنظام الحكم من خلال دستور جانفي 2014، التي أعطت للتشاركيّة مجالًا مهمًّا من أجل الدفع بالمواطن إلى أن يكون فاعلًا أساسيًّا في تدبير شؤون البلدية مساهمًا بالتالي بقوّة القانون في صنع القرارات وليس مجرد ناخب يدلي بصوته في الاستحقاقات الانتخابية بصفة دوريّة، بل المشاركة الفعلية من خلال المبادرة والاقتراح ومساهمته في تدبير شأنه المحلي

ما يلاحظ على هذه التجربة هو أنها سعت جاهدة إلى تكريس تفعيل آليات مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي ببلديته وتكريس الحوكمة المحلية إلا أن هذه التجربة الفتية لم تتواصل منذ تبنّي مجلة الجماعات المحلية سنة 2018 حيث شهدت تعثرًا، بل وتوقّفًا عن تطبيقها بموجب قرارات 25 جويلية 2021 التي ساهمت في تجميدها باعتبار أن دستور سنة 2022 قد أقرّ مضمونه العودة إلى مركزة السلطة في يد السلطة التنفيذيّة وإقصاء المجتمع المدني وعدم الإيمان بالأجسام الوسيطة وبالتالي إقصائها. في نفس الوقت فإنّ دستور 2022 لم يستثنِ الحكم المحلي، حيث أن مشروع البناء القاعدي الذي تجلى من خلال النظام الانتخابي (دون وجود وثيقة سياسية تأسيسية) الذي أرسى طريقة جديدة تتمثل في إجراء الانتخابات على مستوى العمادات (جغرافيًّا أقل من البلديات ويمكن أن يرادفها مجتمعيًّا بالأحياء) وفق نظام الاقتراع على الأفراد في دورتين ليشكل المنتخبون مجالس محلية على مستوى المعتمدية (الجهاز الإداري للدولة في العمق الترابي وهو معيّن) ثمّ يصعد عن كل مجلس محلي عن طريق نظام القرعة ممثل في المجلس الجهوي على مستوى الولاية (المحافظة) وممثل في المجلس الوطني للجهات والأقاليم (الغرفة الثانية للوظيفة التشريعية).[2] لئن يوحي هذا النظام الجديد بأنه يدعّم الحكم المحلي، فالتجربة الحاصلة منذ إجراء انتخابات المجالس المحليّة (اختصاصها الوظيفي إعداد مقترحات مشاريع التنمية) سنة 2023 كانت ضبابية لتتداخل وظائفها مع وظائف البلديات التي تم حل مجالسها دون أن يكون لها سلطة أخذ القرار اعتبارًا إلى غياب قانون أساسي ينظم عملها إلى حين صدوره[3] ثم صدور الأمر عدد 177 لسنة 2025 مؤرخ في 4 أفريل/نيسان 2025 متعلق بتنظيم أعمال المجالس المحليّة والمجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم وطرق سيرها. حيث يؤكد القانون الأساسي المذكور آنفًا أنّ هذه المجالس ومن خلال البناء الهرمي (المعروف سياسيًّا بـ»البناء القاعدي») الجديد تعمل على بلورة المقترحات تصاعديًّا (المجلس المحلي ثم المجلس الجهوي ثم مجلس الإقليم) وتقديمها إلى وزارة التخطيط (وزارة مستحدثة) التي تتولى إعداد مخططات التنمية. هذا التشكل الجديد للبناء الهرمي يؤكد على العودة إلى مركزة القرار في يد السلطة التنفيذية أي وزارة التخطيط ولا تفسح المجال للحكم المحلي لتدبير شأنه تشاركيًّا بما يتلاءم مع خصائصه، من جهة أخرى فإنّ هذه القوانين لم ترسِ آليات العمل المحلي كما صاغتها مجلة الجماعات المحليّة من خلال دستور 2014. هذا التشظي القانوني وضبابية الديناميكية المحلية تؤكد من جميع نواحيها على ضرورة العودة إلى البناء اللامركزي وتمكين المحليات من صنع القرار واتخاذه، من جهة أخرى فإن اللامركزيّة تمثل مجالًا حيويًّا للتدريب على آليات الديمقراطية وأحد الزوايا لتكوين النخب. ما نستنتجه أنّ الديناميكية الجديدة في العلاقة بين المحلي والمركزي تسير في اتجاه واحد عمودي تبقى الغلبة فيه للمركزي الذي يمسك دستوريًّا بكل الاختصاصات.

ثانيا: أهمية القضية وأهمية التعامل معها، أو خطورة إهمالها ولماذا الآن؟

حققت تونس من خلال دستور جانفي/يناير 2014 ومجلة الجماعات المحلية سنة 2018 قفزة نوعية فيما يخص آليات تشريك المواطن والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في صناعة القرارات إلى جانب المجالس المحلية المنتخبة، إلى جانب إنشاء هيئات استشارية لتدبير الشأن المحلي وإدخال تغييرات جوهرية على بنية الحكم المحلي وتشجيع اللامركزية من خلال منح صلاحيات واسعة للمجالس والبلديات. هذه التجربة مكنت المجالس البلدية من الإدارة الذاتية لميزانيتها بمشاركة المواطنين والمجتمع المدني انطلاقًا من الاستشارات والجلسات العامة المسبقة التي تبلور كل المقترحات التي سيقع التداول فيها في المجالس البلدية ثم تبنيها ونشرها ليتمكن فيما بعد المجتمع المحلي من الاطلاع عليها ومقارنتها بالمقترحات التي تم تبنيها تشاركيًّا ومن ثمَّ متابعة تنفيذها بالتالي فإن المواطن المحلي يمكن له المشاركة والمتابعة والمراقبة. أضف إلى ذلك أن انخراط تونس في مشروع «شراكة الحكومة المفتوحة»،[4] ومن خلال التعهد 11 (تنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي) في المحور الثالث (تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحوكمة المحلية) لخطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020،[5] قد مثل بداية مشجعة على مزيد تدعيم الحكم المحلي التشاركي

في نفس السياق فإنّ الديمقراطية التشاركيّة رغم وجاهة مضامينها فإنها في نفس الوقت تمثّل جسمًا تشريعيًّا يعبّر عن عدم تمكن المواطنين من التعبير عن اهتماماتهم وطموحاتهم نظرًا إلى تعدد المؤسسات وتنوعها حيث إنّ المجال التشاركي المحلي لا يمكن فصله عن المجال الوطني، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان متأزمًا والوضع السياسي المتسم بالتجاذب وعدم الاستقرار كان لهما تأثير مباشر على المحليات ومثّل عائقًا على نسق التوغل في تنفيذ أسرع وشمولية أكبر للمقاربة التشاركية المحليّة. هذا الوضع ساهم في تشتيت الغاية في تجسيم ما اتجه إليه «يورجن هابرماس» و«جون رولز» من أن القرار السياسي يأخذ مشروعيته من خلال الإقناع والحوار وان القرار الجيد يتم من خلال التداول بشأنه.[6]

إن تجربة اللامركزية بصفة عامة قد تم التخلي عنها عندما لجأت السلطات التونسية إلى التخلي عن مسار الإصلاحات السياسية وبالتالي تخلت عن جميع مؤسسات الانتقال الديمقراطي، خاصة وأن تشجيع اللامركزية جاء في سياق هذه الانحيازات وبالتوازي معها.[7]

وبطبيعة الحال فإن نسف المسار الديمقراطي الليبرالي (حرية التعبير، حرية الصحافة واستقلال القضاء) أدى إلى انهيار تجربة اللامركزية ومن ثم الديمقراطية التشاركية في اتجاه المركزية المطلقة التي أسسها دستور 2022، الذي يوحي بتبنيه الديمقراطية المباشرة إلا أنها في حقيقة الأمر وكل الأنظمة الشعبوية التي تعتمد فقط على الديمقراطية الإجرائية تتجه أكثر نحو ضرب استقلال القضاء مع محدودية لفاعلية المواطن واللاعدالة أمام القانون ونظرة سياسية أحادية[8] وكذلك إلى مركزة السلطات.[9] فقد برز ذلك للعيان انطلاقًا من أزمة كوفيد19- من خلال إعادة دمج وزارة الشؤون المحلية في وزارة الداخلية وبالتالي إلحاق الجماعات المحلية بها ثمّ حل المجالس البلدية بموجب مرسوم رئاسي.[10] في نفس الاتجاه فإنّ صعود النظام الجديد أتى نتيجة لتعثر تجربة الانتقال الديمقراطي وبالتالي تعثر الديمقراطية التشاركية خاصة في مستوى المحليات التي اقتصرت سياستها على تبني الميزانيات فقط رغم تأكيد مجلة الجماعات المحلية على مبدأ «التدبير الحرّ» أي إتاحة الإمكانية للتدبير في مجال السياسات العمومية التي تأتي كدعامة لتجربة اللامركزية فتوسيع إطار وصلاحيات عمل البلديات وتمكينها من مسؤوليات جديدة دون توفير الإمكانات اللازمة لها للقيام بدورها، من توفير الموارد المادية والبشرية والنصوص المكملة لإنجاح هذه التجربة، قد ساهم في التعثر أمام غياب الإرادة السياسية حينها لكنها في نفس الوقت واعدة إلى جانب إجهاضها حيث زاولت المجالس البلدية مهامها لمدة 3 سنوات فقط

اتجهت السلطة الإحلالية الجديدة (مبدأ الحلول في القانون الإداري) إلى تبنّي نمط هيكلي جديد تمثل في البناء القاعدي كما سلف بيانه والذي حصر إمكانية التمثيل الوطني عبر المرور الحتمي بالمستوى المحلي الضيق أي «العمادة»[11] أين يتم الانتخاب المباشر والتي عبّرت عن شكل تمثيلي جديد تكون المحلية نواته. هذا التنظيم الجديد ولإن بدا في ظاهره فرصة جديرة بالاهتمام فإنّ تطبيقاته من زاوية نظر عمليّة ستساهم أكثر في العزوف السياسي، فبالنظر إلى نتائج الانتخابات المحلية سنة 2023 لاحظنا تدنيًا في نسبة الإقبال التي بلغت في الدور الأوّل 11.66% وكذلك غياب التنافس في عدد لا بأس به من الدوائر الانتخابية المحليّة. هذه الرؤية لم تتعدَّ كونها نظرة فوقية وأحاديّة لممارسة الحكم وهو ما يبرر التعمد إلى إقصاء الأحزاب باعتبارها جسمًا وسيطًا بما يمنع وجود برامج ورؤى وطنية متنافسة وهو ما يختلف جذريًّا عن المجتمعات الديمقراطية حيث يمثل المستوى المحلي فضاء تتدرب فيه القيادات السياسية المحتملة قبل أن تتجاوزه لمستويات تمثيلية أكبر.[12]

ثالثا: خبرات تاريخية أو دولية في التعامل مع هذه القضية

تبقى التجربة البرازيلية (مونتي نيقرو) في هذا المجال رائدة والتي احتوت أوّل تجربة تشاركيّة في العالم سنة 1992 حيث تمّ خلال 32 سنة تقديم 6569 مقترحًا حيث أخذ بعين الاعتبار 5218 مقترحًا قدمها المواطنون مجسّدًا بذلك العدالة الجبائية وتكريس شفافية المالية المحلية الناتجة عن المراقبة والمتابعة والتقييم إلى جانب إمكانية التخفيف من الضغط الجبائي في إطار تحقيق النجاعة الاقتصادية.[13] مثلت هذه التجربة إرادة سياسية جامحة لتحقيق المشاركة المواطنية في إدارة الميزانيّة من خلال بناء عمودي تكون قاعدته الأحياء أي بعث مجلس حيّ من بين المواطنين الذين يتولون إعداد وتقديم المقترحات إلى مجلس الأحياء المتكون من ممثلين عن مجلس كل حيّ للتداول في جميع المقترحات وتبني توافقًا أو بالتصويت على المقترحات النهائية التي سيتم التداول فيها مع المجلس البلدي الذي بيده سلطة القرار والذي يلتزم بمقترحات مجلس الأحياء ويصادق عليها للتنفيذ تحت رقابة مجالس الأحياء باعتباره المستفيد الأول من تنفيذ الميزانية وهو ما يعزّز ثقة المواطن بالمجلس البلدي خاصّة عندما يلمس مباشرة أثر مشاركته في صياغة القرارات.

وفي فرنسا فقد كان لعدد من التجارب الأثر المؤسس لما سماه القانون الفرنسي بـ»ديمقراطية القرب»، حيث مثلت آلية التشاور/الحوار بشأن المشاريع الكبرى المنهجية الأساسية لحل النزاعات بين السلطات المحليّة/المركزيّة مع المواطنين المحليين فعلى سبيل المثال مثلت الأزمة التي اندلعت حول خطوط القطار الفائق السرعة (TGV) بفرنسا في سنة 1992 من التأسيس لديمقراطية القرب الذي أدى إلى إصدار القانون عدد 2002-276 مؤرخ في 27 فيفري 2002 ومتعلق بديمقراطية القرب (والتنقيحات المتممة له)،[14] الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية إحداث مجالس الأحياء بالمدن التي يتجاوز ساكنيها 80000 نسمة. وقد أسفرت الحصيلة بفرنسا عن إيجاد الحلول للمشاريع الكبرى التي تواجه معارضة قوية عند تنفيذها واستخلاص الملاحظات الإيجابية والسلبية حول المشروع التي تكون كفيلة بتطويره في نهاية الأمر

في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات من القرن الفائت، كانت مواجهة الفقر والتهميش من بين العناصر الأساسية في الكشف عن أهمية الديمقراطية التشاركية، فمن خلال أسلوب الحوار والتشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام وصنع القرار الكفيل لمواجهة التحديات المطروحة محليًا، أسفرت الحصيلة عن خلق نخبة محلية من المواطنين العاديين كان لها القدرة والقوة لطرح الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة ولمواجهة النخبة المهيمنة محليًا والمتكونة من القوى الضاغطة والفاعلين في الحقل المحلي.[15]

رابعا: طرح لإستراتيجية أساسية للتعامل مع القضية

أقر المشرع التونسي الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 مؤرخ في 6 ماي 2019 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية. كل الآليات اللازمة لتمكين المواطن من ذلك حيث تم إنشاء وسائل جديدة للتواصل مع المواطنين كالمواقع الإلكترونية وبوابات العرض، وصفحات الفايسبوك لتقديم كل المعلومات المتعلقة بالبلدية لإطلاع المواطنين عليها، كما انتهجت عدة آليات أخرى كالميزانية التشاركية واللقاءات الدورية مع المواطنين في الجلسات التمهيدية التي تسبق انعقاد دورات المجالس المنتخبة (بلدية المرسى نموذجًا). نموذج الميزانية التشاركية ببلدية المرسى وهو ترسيخ للحوكمة المحلية، حيث عرفت بلدية المرسى أهم تجربة في العمل بآلية الميزانية التشاركية حيث تم منذ سنة 2014 وفقًا للقرار عدد10 المؤرخ في 9 جانفي 2014 فتح باب الإنارة العمومي (550 ألف دينار) لمشاركة المواطنين. كما تم أيضًا بالتشاور مع مكونات المجتمع المدني وتمكين المواطنين باختيار باب ثانٍ من الميزانية من خلال فتح باب الطرقات بطريقة ديمقراطية خلال الاجتماع العام المنعقد بقصر البلدية 7 فيفري 2015.[16]

تعتبر مقاربة الديمقراطية التشاركية من المقاربات الحديثة في تسيير الشأن العام المحلي في العديد من بلدان العالم، وأحد سمات تطور الإدارة المعاصرة، ونظرًا إلى أهميتها أضحت من الحلول المراهن عليها لتسيير وترقية أداء الجماعات وتحقيق التنمية المحلية. وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي: هل يشكل البناء السياسي الجديد قاعدة لتعزيز وتجسيد مقاربة الديمقراطية التشاركية في تونس؟

خامسا: آليات تنفيذ هذه الإستراتيجيات

1. آليات الديمقراطية التشاركية حسب مجلة الجماعات المحلية:

هي آليات مستحدثة تمكن المواطنين قبل اتخاذ القرار من تمكينهم من فرص متساوية وفعالة لبيان وجهة نظرهم للسلطة المحلية في المواضيع المتعلقة بالشؤون المحلية تمهيدًا لاتخاذ القرار وحتى بعد اتخاذه في إطار رقابة لاحقة وتعتبر من أهم الآليات لحماية المالية المحلية حيث تكرس مفهوم الديمقراطية التشاركية

بالإضافة إلى ذلك يمكن للمواطن المحلي المشاركة في القرار وتسليط رقابته من خلال اعتماد آلية الاستفتاء المحلي إذ يمكن للناخب اتخاذ القرار في مجال الاختصاصات المسندة إلى الجماعات المحلية عوضًا عن الهياكل التفاوضية[17]. الاستفتاء يعد من أهم آليات الديمقراطية التشاركية ويعتبر من أنجع وسائل الرقابة المجتمعية والمقصود به هو «إجراء يعبر بمقتضاه المواطنون عن طريق الاقتراع عن موافقتهم أو للمشروع المعروض عليهم»[18].

يعتبر **الاستفتاء المحلّي** آلية من آليات الديمقراطية التشاركية التي جاءت بها مجلّة الجماعات المحليّة حيث يمكن لمجلس الجماعة المحلية أن يقرّر استفتاء المتساكنين حول إعداد برامج التنمية والتهيئة العمرانية ويكون ذلك إما بناء على مبادرة من رئيس الجماعة المحلية وإما من ثلث أعضاء المجلس بموافقة ثلثي أعضاء المجلس. كما يمكن لعُشر الناخبين المحليين اقتراح تنظيم استفتاء، على أن تتم الموافقة على المقترح بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس المحلي وفي أجل لا يتجاوز شهرين

فلا يمكن تفعيل مشاركة المواطنين في أعمال الميزانية دون السماح له بالحصول على المعطيات والوثائق التي يراها صالحة لحسن مساهمته في مسار إعداد الميزانية فالطابع الفني للموضوع والتخصص المطلوب لفهم قواعد التسيير المالي يتطلب بذل جهد للتمكن من الأساسيات المتعلقة بهذا الميدان التي لا يمكن اكتسابها دون نفاذ للمعطيات والمعلومات المالية. كما ينطبق نفس الشيء على المساءلة التي تتطلب لممارستها نفاذًا للمعلومات يتيح الفهم للمواطنين ليتمكنوا من بعد ذلك من مساءلة القائمين عن السلطة عن قراراتهم المتخذة أو غير المتخذة[19].

كما أن تشريك المواطن المحلي في إعداد الميزانية وتمكينه من الاطلاع على محتوياتها يجعله على دراية شاملة بمآل مساهمته في دفع الضرائب وتمكينه من مراقبة المال العام والحفاظ عليه

قطيعة مع التجربة سياسيًّا: رغم نفاذ مفعول المجلة:

سعى النظام التونسي إلى الإيحاء بإعادة بناء مؤسسات الحكم المحلي حيث ضمّنه دستور 2022 في الباب السادس ومن خلال فصل وحيد (عدد 134) والذي مثّل عودة إلى دستور 1959 الذي بدوره تبنى نظامًا مركزيًّا، وتتويج ذلك بانتخاب «غرفة الجهات والأقاليم». لكن يبقى مستقبل نظام الحكم المحلي في البلاد غامضًا في ظل غياب قانون ينظم العلاقة بين مختلف مؤسساته

جاء في الفصل 81 من دستور 2022 على إحداث غرفة ثانية في الوظيفة التشريعية سُمّيت بمجلس الجهات والأقاليم «الذي سيقع تكوينه من أعضاء منتخبين عن الجهات وعن الأقاليم كما أعطى الدستور التونسي صلاحيات واسعة لهذه الغرفة مثل ممارسة صلاحيّات الرّقابة والمساءلة في مختلف المسائل المتعلّقة بتنفيذ الميزانيّة والمصادقة على قانون الماليّة ومخطّطات التّنمية وبالرغم من استشهاد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمجلة الجماعات المحلية لتنظيم عمل المجالس المحلية في ظل غياب قانون ينظم عملها فإن رئيس الجمهورية «قيس سعيد» أوضح في 10 مارس 2024، أن المجالس المحلية والجهوية إلى جانب مجالس الأقاليم لا تنسحب عليها أحكام مجلة الجماعات المحلية، وأشار أيضًا إلى أن تونس تعيش اليوم في ظل نظام دستوري جديد غير النظام الذي كان قائمًا قبل وضع دستور 25 جويلية 2022، عكس ما أوضح به في 25 مارس 2025 في اجتماعه مع رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الذهاب في تنقيح المجلة ما يؤكد على محاولة النظام الحالي القطع مع التجربة المحلية سياسيًّا والإبقاء عليها قانونيًّا مع تنقيحات تتماهى مع دستور 2022

خاتمة:

إنّ التحولات التي عرفتها تونس منذ ثورة 2011 والتي اتسمت بانتكاسات متتالية تؤكّد على أهميّة المضي وبإصرار في اتجاه الدفع بالمواطنين للمشاركة في الحياة السياسية والتواجد باستمرار في الفضاء العام لا سيما المحلّي منه، الذي يمثل المدرسة الأولى للتدرب على الفعل السياسي والذي سيؤثر في ديناميكية تجديد النخب حيث إن فشل الفعل السياسي في الفضاء العام المحلي سيقود إلى فشل في الفضاء العام الوطني. لا يمكن في أي حال من الأحوال مواجهة تعثّر مسار الانتقال الديمقراطي وبالتالي دعم اللامركزيّة إلا بمواجهة نوعين من الفئات الاجتماعية، الأولى وهي التي تعزف عن المشاركة منذ الثورة وتتجه نحو الخلاص الفردي والثانية التي أفرزتها إجراءات 25 جويلية التي ترى في صفتها كرعيّة (ترمي بأعبائها على الرجل - الشعب أو القائد الأوحد أو المخلّص) أفضل لها من المواطنة التي تتأسس على ثنائية الحقّ والواجب والتي تقتضي حتمًا المشاركة الإيجابية في صنع القرارات التي تتخذ لصالح الجميع في سياق الخلاص الجماعي

على هذا الأساس، حتى وإن تراجع الفعل المواطني راهنًا فإنَّ هذه المرحلة وما أنتجته من عجز على الاستجابة الفردية للمشكلات العميقة (خاصة على المستوى المحلي) تؤكد على ضرورة أن تكون إستراتيجية إدارة الشأن العام المحلي تشاركيًّا في إطار عام أرضيته حسن إدارة الاختلاف

هوامش

1 عصام الدين الراجحي، الطريق إلى الديمقراطية التشاركية، موقع نواة، مارس/آذار 2015 https://shorturl.at/gWwtT (زيارة بتاريخ 25 مارس/آذار 2025).

2 مهدي العشّ، محمد الصحبي الخلفاوي، 2022، تناقضات نظام البناء القاعدي ومخاطره، المفكرة القانونية، تونس، ص 18. https://bit.ly/3UABxmI

3 قانون أساسي عدد 4 مؤرخ في 12 مارس 2025 يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم. http://bit.ly/3UABxmI

4 Open Gov Challenge Tracker, https://www.opengovpartnership.org/

5 خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018 – -2020تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=2668

6 Cédric Polère, La Démocratie Participative : état des lieux et premiers éléments de bilan, Le Centre Ressources prospectives du Grand Lyon, 2007. https://shorturl.at/tXUbc

7 منظمة البوصلة، 2024، تقرير حول حصيلة تجربة اللامركزيّة في تونس، https://baladia.marsad.tn/fr/blog/posts/3

8 Pierre Rosanvallon, La Democratie Illiberale, dans La Democratie inachevee, Histoire de la souverainnete du people en France, Paris, Gallimard, 2000

9 Fareed Zakaria, The Rise of Illiberal Democracy, 1997, Foreign Affairs n. 76. https://www.foreignaffairs.com/world/rise-illiberal-democracy

10 مرسوم عدد 9 لسنة 2023 مؤرخ في 8 مارس 2023 متعلق بحل المجالس البلدية. http://bit.ly/45EF6gR

11 وهي منطقة ترابية ضيقة تشكل فرعًا من المعتمديّة والبلدية في التنظيم الإداري التونسي.

12 منظمة البوصلة، تقرير حول حصيلة تجربة اللامركزيّة في تونس، 2024، https://www.albawsala.com/ar/publications/rapports/20246049

13 أمل نصر الله، المالية المحلية والسلطة المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير المهني في قانون الجماعات المحلية 2015-2016، ص. 45.

14 https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000593100

15 عصام الدين الراجحي، مصدر سابق.

16 أصداء مركز التكوين ودعم اللامركزية، جويلية - سبتمبر 2015، ص. 26.

17 مبروكة الصيد، «اللامركزية الترابية على ضوء الدستور الجديد»، مركز التكوين ودعم اللامركزية، أفريل، مجلة بحوث ودراسات قانونية عدد 9 لسنة 2014، جمعية الحقوقيين بصفاقس، منشورات مجمع الأطرش، 2014، ص16.

18 رافع بن عاشور ومنى كريم الدريدي وسارة معاوية قاسم، «المعجم الدستوري»، مركز النشر الجامعي، منوبة 2011، ص9.

19 معتز القرقوري وأحمد قيدارة، الوجيز في النظام المالي للجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 92.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.